ويشتمل الفصل الثاني على مراجعة ودراسة وتحليل للطرق والوسائل التي تلجا اليها اسرائيل وذراعها الطويلة ـ الحكم العسكرى والادارة المدنية ـ للوصول الى هدفها المنشود، الا وهو السيطرة على الارض. لقد تعمقنا بدراسة وتحليل ثلاث طرق رئيسية استخدمتها وتستخدمها اسرائيل للاستيلاء على الارض في الضفة الغربية المحتلة وهي: وضع اليد "لاغراض عسكرية" واستملاك الارض "للمشاريع العامة" والاعلان عن الارض "اراضي دولة". لكن القارىء يجد في هذا الفصل مراجعة لبقية الطرق التي اتبعتها اسرائيل في الماضي والتي من الممكن استعمالها حاليا وفي المستقبل للاستيلاء على الارض أوردناها بايجاز لتكون الصورة كاملة أمامـــه.

اما الفصل الثالث فموضوعه الرقابة القانونية على عمليات المصادرة التي يقوم بها الحكم العسكرى والادارة المدنية والامكانيات والسبل القانونية المفتوحة امام سكان الضفة الغربية المحتلة للاعتراض على اوامر المصادرة وطلب الغائها.

ويشتمل الكتاب ـ اضافة الى الفصول الثلاثة المذكورة ـ على ثمانية ملاحق هدفها توضيح وتثبيت ما جاء في نصوص الكتاب، واعطاء صورة ملموسة عما جرى ويجرى من نهب للارض وفرض الواقع في الضفة الغربية المحتلـــة.

اخيرا، هنالك امر اريد توضيحه للقارىء الكريم، وهو انني ـ بعد ان شرعت في الكتابة ـ وجدتني اقصر البحث على مصادرة الارض في الضفة الغربية المحتلة دون القدس العربية وقطاع غزة المحتلين. لم افعل ذلك لاعتقادى بان بقية المناطق المحتلة لا تتم بها عمليات المصادرة، او بانها اقل اهمية من الضفة الغربية. لقد ارتايت انه من الافضل بحث مصادرة الارض في الضفة الغربية على حـدة لسببيـن :ـ

الاول : ان عمليات المصادرة تركزّت وبصورة مكثفة في الضفة الغربية المحتلة. وتقدر الاراضي التي تقع تحت سيطرة الاسرائيليين المباشرة أو غير المباشرة حوالي ٠/٠٥٠ من مساحتها، وليس سرا ان غالبية المستوطنات اليهودية اقيمت في الضفة الغربيـة.

الثاني : ان قصر البحث على الضفة الغربية ومصادرة الارض فيها، من شانه أن يؤدى الى تعميقه وجديّته، فنسلم من السرد والسطحية، خصوصا وان النظام القانوني الذى ساد في الضفة الغربية ـ القانون الاردني ـ حتى العام ١٩٦٧ يختلف عنه في قطاع غزة المحتلة (القانون الفلسطيني ـ المصرى) . وبما ان